

# الفصل السادس

## عشر

ملاحظات على ما ورد بالحلقة

### الثانية عشرة

1- يقول كاتب الوثيقة: "ومما يجوز شرعاً أن من التزم وتعهّد بعدم الصدام مع السلطات الحاكمة وقواتها في بلده وجب عليه الوفاء بذلك، ولا ينبغي أن يعتبر تعهده من باب "الحرب خدعة"."

أقول: هذا الكلام لا يلزم، لأن الأسير مكره، ولأن جهادهم فرض عين، أريت إن عاهدوه على ترك فرض عيني كالصلاة أو الصيام؟

أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال:

" مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بَدْرًا إِلَّا أَنِّي خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي حُسَيْلٌ قَالَ فَأَخَذَتَا<sup>1</sup> كِفَاؤُ فَرِيْشٍ قَالُوا أَنْتُمْ تُرِيدُونَ مُحَمَّدًا فَقُلْنَا مَا تُرِيدُهُ مَا تُرِيدُ إِلَّا الْمَدِيْنَةَ فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيْثَاقَهُ لِنَنْصَرِقَنَّ إِلَى الْمَدِيْنَةِ وَلَا نُقَاتِلُ مَعَهُ فَأَتَيْتَنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتَاهُ الْخَبَرَ فَقَالَ: "انْصَرِقَا نَفِي لَهُمْ بَعْدَهُمْ وَتَسْتَعِينُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ".

قال الإمام النووي في شرح الحديث:

"في هَذَا الْحَدِيثِ : جَوَازُ الْكُذْبِ فِي الْحَرْبِ ، وَإِذَا أَمَكَّنَ التَّعْرِيبُ فِي الْحَرْبِ فَهُوَ أَوْلَى ، وَمَعَ هَذَا يَجُوزُ الْكُذْبُ فِي

<sup>1</sup> أي: فأسرانا.

الْحَرْبِ وَفِي الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَكَذِبَ الرَّوْحِ لِامْرَأَتِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ .

وَفِيهِ : الْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْأَسِيرِ يُعَاهِدُ الْكُفَّارَ أَلَّا يَهْرَبَ مِنْهُمْ ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْكَوْفِيُّونَ : لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ، بَلْ مَتَى أَمَكَيْتَهُ الْهَرَبَ هَرَبَ ، وَقَالَ مَالِكٌ :

يَلْزَمُهُ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَكْرَهُهُ فَحَلَفَ لَا يَهْرَبُ لَا يَمِينُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مُكْرَهُ . وَأَمَّا قَضِيَّةُ حُدَيْقَةَ وَأَبِيهِ فَإِنَّ الْكُفَّارَ

اسْتَحْلَفُوهُمَا لَا يُقَاتِلَانِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَرَاهِ بَدْرَ ، فَأَمَرَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْوَفَاءِ ، وَهَذَا لَيْسَ لِلْإِحَابِ ، فَإِنَّهُ لَا تَحِبُّ الْوَفَاءَ يَتْرُكُ الْجِهَادَ مَعَ الْإِمَامِ

وَبَنَائِهِ ، وَلَكِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا يَشْتَبِعَ عَنْ أَصْحَابِهِ تَقْضِ الْعَهْدَ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَبِعَ عَلَيْهِمْ لَا يَذْكَرُ تَأْوِيلًا" <sup>1</sup> .

قلت: والله أعلم لأن استنفار الإمام يجعل الجهاد فرض عين، فلا يمنعه العقد المعيب بالإكراه.

ونفى الإمام البيهقي وجوب الوفاء بالعهد إذا أدى لترك الفرض، قال:

".... ثنا حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: ما منعتني أن أشهد بدرا إلا أنى خرجت أنا وأبى حسيل. قال فأخذنا كفار قريش فقالوا إنكم تريدون محمدا فقلنا ما نريده ما نريد إلا المدينة فأخذوا علينا عهد الله وميثاقه لننصرفن إلى المدينة ولا نقاتل معه فأتينا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرناه الخبر فقال انصرفا نفى لهم بعهدهم ونستعين بالله عليهم - رواه مسلم في الصحيح عن أبى بكر عبد الله بن محمد بن أبى شيبه. وهذا لأنه لم يؤد انصرفهما إلى ترك فرض إذ لم يكن خروجهما واجبا عليهما ولا إلى ارتكاب محظور والعود إليهم والإقامة بين أظهرهم مما لا يجوز إذا كان يخاف الفتنة على نفسه في العود والله أعلم" <sup>2</sup> .

<sup>1</sup> شرح النووي على مسلم - (ج 6 / ص 245).  
<sup>2</sup> السنن الكبرى للبيهقي - (ج 9 / ص 145).

قلت: ولا شك أن الجهاد اليوم فرض عين.

وقال العبدري المالكي رحمه الله:  
"وَمِنْ التَّوَابِرِ : وَلَوْ أَطْلَقُوهُ عَلَيَّ أَنْ لَا يَجَاهِدَهُمْ فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يَغْرَوْهُمْ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ تَبْرُلُ بِالْإِسْلَامِ"<sup>1</sup>.

قلت: وإذا كان هذا في جهاد الطلب، فما بالك بحالنا في جهاد الدفع المتعين؟ وهل هناك ضرورة أشد من دفع الكفار وأعدائهم عن المسلمين وبلادهم وحرمااتهم؟ وقد مر بنا قول شيخ الإسلام رحمه الله:

"وأما قتال الدفع فهو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرمه والدين فواحب إجماعاً فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه"<sup>2</sup>.

وقيد ابن القيم إمضاء العهود مع المشركين - إذا تمت بغير رضا المسلم - بعدم وجود الضرر على المسلمين، وضرب مثلاً بهذه الواقعة، فقال:

"وَكَانَ مِنْ هَدْيِهِ أَنْ أَعْدَاءَهُ إِذَا عَاهَدُوا وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِهِ عَلَيَّ عَهْدٍ لَا يَصْرُّ بِالْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ رِضَا أَمْصَاهُ لَهُمْ كَمَا عَاهَدُوا حُدَيْقَةَ وَأَبَاهُ الْحُسَيْنَ أَنْ لَا يُقَاتِلَاهُمْ مَعَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمْصَى لَهُمْ ذَلِكَ وَقَالَ لَهُمَا : أَنْصِرَا نَفِي لَهُمْ بَعْدَهُمْ ، وَتَسْتَعِينُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ"<sup>3</sup>.

فيفهم من قيد ابن القيم أن العهد الذي يتعهد به المسلم بغير رضاه ويكون فيه ضرر على المسلمين، فإنه لا يقع، وأي ضرر أكبر من ترك الجهاد المتعين ضد العدو الذي يفسد الدين والدنيا كما نقلنا عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.  
2- وأيضاً لم ينس كاتب الوثيقة أن يعطي هذه الحلقة نصيبها من السباب والشتم، وكأنها ضريبة النشر!

<sup>1</sup> التاج والإكليل لمختصر خليل - (ج 5 / ص 287).

<sup>2</sup> الفتاوى الكبرى لابن تيمية ج: 4 ص: 609.

<sup>3</sup> زاد المعاد - (ج 3 / ص 124).